الي السادة القائمين على اختيار سكرتير عام لـ منظمة التربية والعلوم والثقافة

تحية التقدير والاحترام،

نعرف جميعا ان **منظمة التربية والعلوم والثقافة** قد ولدت بعد أهوال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، حين أدركت الإنسانية جمعاء أن الخراب والدمار لا يجلبان سوى الفقدان والمعاناة، وأن السلام لا يُبنى بالقوة ولا بالسلاح، بل بالعقول المستنيرة والقلوب المؤمنة بالكرامة الإنسانية. جاء ميثاق هذه المنظمة ليعلن مقت الحروب، وليجعل من التربية والعلم والثقافة جسوراً للتواصل بين الشعوب، بدل أن تكون الحدود سبباً في الفرقة والصراع.

نكتب لكم اليوم (مجموعة كبيرة من العاملين بالتراث المصري) من اجل **ما تم رصده في عبث منذ عام ٢٠١٦ وهو العام الذي تولي فيه المرشح المصري خالد العناني حقيبة الاثار لدولة بحجم مصر ، أحد أكبر حضارات العالم القديم.**

نتابع جميعا ما أصاب المنظومة الاثرية والتراثية في مصر من عبث وخراب منذ هذا التاريخ حتى الآن، ونتذكر هنا ان ميثاق المنظمة قائم على صون تراث البشرية المشترك وحماية إبداعها الإنساني التي تعتبر رسالةً سامية ونبراس تهتدي به الاجيال، حتى يظل هذا الإرث العظيم شاهداً على وحدة المصير، ومصدراً يلهم الشباب ضرورة وواجب الحفاظ على الحضارة، والحرص على بناء مستقبلاً يسوده السلام والتفاهم.

أوجز اعتراضنا على هذا المرشح في النقاط التالية:

- **اضعاف المنظومة الإدارية لحماية وصون التراث المصري** عن عمد بهدف تعيين ذوي الثقة اللذين لن يعيقوا التصديق على الطلبات غير المطابقة للوائح ولقوانين بل وهدم عدد كبير من الآثار ولعل مقولته الشهيرة الآثار ماهي الا شوية طوب قديم ومصر كلها آثار.. لوسجلتها كلها مش حنخلص!) لخير دليلي على منهجه وقناعاته.

  ولن تغفر له الإنسانية ما فعله مع اثنين من زملائه الأكاديميين عام ٢٠١٩ حيث اتهم زورا هاتان القيمتان الحاصلين علي ارفع الدرجات العلمية وهما د. محمد عبد المجيد و د. خالد مصطفي عزب بالتخابر مع جهة عربية ضد مصر والانضمام لجماعة محظورة وزج بهما في السجون (قضية رقم ٥٥٨ لسنة ٢٠٢٠) ضد كل الأعراف الواجبة والأخلاقية. ولن ينسي العاملين في مجال الآثار الغارقة وموظفين مكتبة الإسكندرية، سجنهما لمدة عام وثلاث شهور ومناشدة ابنة الدكتور خالد مصطفي عزب لرئيس الوزراء املا في معرفه مكان سجن والدها؟ وهل هو مازال على قيد الحياة بعد ايذائه واهانته بوحشية لحظة القبض عليه؟

- **اختراق قانون الآثار المحلي لدولة مصر** (قانون ١٩٨٣) منذ دخوله حيز التنفيذ وذلك في معظم بنوده، بل وتغيير المتن الخاص بقرار سحب الأثر/الموقع التراثي وجعل هذا القرار بتوقيع الوزير (**المرشح المصري حاليا**) فقط وهو شيء منافي لاي منطق خاصة في الدول ذات الحضارات القديمة.

مادة ١٤ – الجريدة الرسمية العدد ٢٣ مكرر ا – ١١ يونيو ٢٠١٨

يجوز شطب تسجيل الأثر العقاري او جزء منه بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة اللجنة المختصة. وينشر قرار الشطب في الجريدة الرسمية.

جدير بالذكر ان أعضاء مجلس الإدارة وكذلك اللجان المتخصصة هم من تعيين مباشر من الوزير

لذا فقد أطلقت الصحافة المحلية عليه لقب "وزير شطب الآثار".

- **إقامة سوابق ضربت بعرض الحائط ثوابت علم الآثار، على سبيل المثال:**

الإقدام على نقل الآثار من موطنها الأصلي:

مسلة المتحف المصري الكبير (منقولة من موقع تانيس الاثري بالدلتا)

في واحدة من أكثر الوقائع إثارة للجدل في مجال الآثار المصرية، **قام المرشح المصري** بانتهاك صارخ لقواعد الحفاظ على التراث عندما قام بنقل مسلة أثرية من موقعها الأصلي في تانيس بالدّلتا إلى ساحة المتحف المصري الكبير
عملية النقل التي رُوّج لها المرشح المصري كإنجاز وطني تحولت إلى كارثة أثرية بعدما تهشمت المسلة أثناء رفعها في الفناء الخارجي للمتحف، في مشهد شاهده مدير المشروع بنفسه، غير أن ما تلا الحادثة كان أخطر من الكسر نفسه: إذ مُنع التصوير بالترهيب، وتحدثت مصادر عن رشاوي دفعت للعمال للتكتم على الواقعة. لم يقف الأمر عند ذلك، بل جرى "ترميم" المسلة بالأسمنت وإدخال طوب جرى طلاؤه بلون مشابه للحجر لإخفاء الشروخ والكسور، في عملية وصفتها مصادر متخصصة بأنها "طمس متعمد للحقيقة". ثم جرى تثبيت المسلة داخل حوض معدني مفرغ لتلافي سقوطها مجدداً، وهو حل عملي ظاهرياً، لكنه يفرغ المسلة من رمزيتها التاريخية بوصفها همزة الوصل بين الأرض والسماء.

.

هذه الواقعة تكشف حجم التجاوزات التي قام بها **المرشح المصري** والتي تضرب ثوابت علم الآثار بعرض الحائط، وتطرح أسئلة خطيرة حول غياب الشفافية والمساءلة في إدارة ملف من أهم ملفات هوية التاريخ واصالة الأثر. :حماية تراثها الخالد من العبث والتشويه.

كباش معبد الكرنك (منقولة من موقع الكرنك الاثري بالاقصر)

قام المرشح المصري بتقديم فكرة نقل كباش معبد الكرنك و التي وقفت شامخة في موضعها الأصلي لأكثر من أربعة آلاف عام لتزيين ميدان التحرير امام القيادة السياسي ك"فكرة ابتكارية" وبالفعل تم انتزاع الأربع كباش في مشهد وصفه الأهالي بـ"المخزي"، حيث حُمِّلت على سيارات نصف نقل، وأُخفيت تحت ملايات بيضاء لحجبها عن أعين الناس (مرفق صورة)

في شوارع المدينة المفارقة تكشف نفسها عند استدعاء تصريح قديم للدكتور زاهي حواس عام ٢٠١٠، الذي دافع بضراوة عن نقل تمثال رمسيس الثاني من ميدان رمسيس إلى المتحف الكبير قائلاً: "نحن نحميه من التلوث، ومكانه ليس في الميدان". لكن ما حدث عام ٢٠١٩ يناقض هذا المبدأ تماماً؛ إذ نُقلت كباش الكرنك من حرمها المقدس إلى واحد من أكبر ميادين مصر، لتتحول من معالم دينية ورمزية عريقة إلى مجرد ديكورات حضرية في قلب الزحام. هذا التناقض يطرح تساؤلات محرجة: هل الهدف حقاً حماية الآثار وصونها كما يُعلن، أم أن هناك توجهاً لتحويلها إلى أدوات للتجميل السياسي بلا اعتبار لقيمتها التاريخية والروحية؟

مسلة ميدان التحرير (منقولة من موقع تانيس الاثري بالدلتا)

تتوسط الميدان حاليا، حيث **قام المرشح المصري** بتقديم فكرة نقلها في إطار مشروع قومي الي القيادة السياسي واقنعه أنها إضافة حضارية تعكس عظمة الماضي وتحاكي ميادين العالم الكبرى. لكن ما لم يُفصح عنه القائمون على المشروع أن هذا النموذج العمراني الذي استُند إليه ليس ابتكاراً معاصراً، بل تخطيط أوروبي قديم يرجع إلى القرن الخامس عشر، استُوحيت فيه الميادين من الطابع الروماني القائم على وضع المسلات في قلب المدن
بكلمات أخرى، ما جرى لم يكن رؤية مصرية أصيلة تحترم سياق الآثار أو دلالاتها الرمزية، بل إعادة تدوير لفكرة أوروبية قديمة جرى تمريرها على أنها إحياء للهوية الوطنية
هكذا تجد المسلة نفسها، بعد آلاف السنين من شموخها في بيئتها الأصلية، وقد أُعيد توظيفها كقطعة ديكور في مشروع تجميلي للمدينة، في مشهد يثير تساؤلات صادمة: هل يُنظر إلى التراث المصري كرمز حضاري يجب الحفاظ على قدسيته، أم كأداة تجميلية تستخدم لإضفاء لمسة من "العراقة" على مشاريع عمرانية لا تحمل روح المكان ولا تاريخه؟

مسلتان مدينة الفنون بالعاصمة الإدارية (منقولة من موقع تانيس الاثري بالدلتا)

لم تتوقف سلسلة نقل المسلات المصرية عن مواضعها الأصلية، بل امتدت إلى مدينة الفنون بالعاصمة الإدارية الجديدة حين قام **المرشح المصري** بالعرض على الجنرال محمد أمين، المسؤول عن "صندوق تحيا مصر". وأقنعه بأن المسلتين ستكونان "قيمة مضافة للمكان"، خاصة مع إدراج زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره المصري على أجندة الرئاسة في يناير٢٠١٩
القرار لم يكن نابعا من رؤية أثرية أو استراتيجية للحفاظ على التراث، بل جاء
بهذا تم نقل المسلتان الأثريتان من تانيس بالدلتا الي مدخل المدينة، واغتال هكذا اصالتها ورمزيتها وهي التي صُممت في الأصل لتكون رموزاً دينية وروحية تصل بين الأرض والسماء، وليست مجرد أدوات تجميلية تُستدعى في مناسبات سياسية ورسائل بروتوكولية، في قطيعة صارخة مع فلسفتها الأصلية.

- **إقامة سوابق ضربت بعرض الحائط ثوابت علم الترميم ـ على سبيل المثال:**

في مشهد أثار استنكار المتخصصين والمهتمين بالتراث، **قام المرشح المصري** بتنفيذ أعمال ترميم للتماثيل القائمة علي واجهة معبد الأقصر على نحو وصفه خبراء بأنه "فضيحة " . فقد أمر بترميم التماثيل الأمامية باستخدام الأسمنت بشكل فج ومروع، ما أسفر عن مشهد قبيح يتناقض كلياً مع المعايير الدولية ويشوّه جمالية الموقع الأثري

الأمر لا يقف عند حدود الذوق البصري، فالمدينة مسجلة على قائمة التراث العالمي لليونسكو منذ عام ١٩٧٩، وهو ما يفرض التزاماً صارماً باحترام "القيمة العالمية الاستثنائية" التي تُعد شرطاً أساسياً للحفاظ على هذا التصنيف. الترميمات الجارية بهذه الطريقة لا تنتهك فقط قوانين علم الترميم، بل تهدد مكانة الأقصر على قائمة التراث العالمي برمتها

ولم تكن هذه الواقعة معزولة، **قام المرشح المصري** باستكمال مشاريع الترميم غير المطابقة إلى معابد طيبة الغربية، حيث سُجلت تدخلات تفتقر إلى المعايير العلمية، مما يعكس نمطاً متكرراً من العبث غير المسؤول بالتراث المصري، بدلاً من صونه للأجيال القادمة

قام المرشح المصري بإعطاء أوامره الإدارية لمرممين منطقة سقارة المسجلة كتراث عالمي على قائمة اليونسكو وذلك للتعامل مع البعثة الأثرية العاملة في حفائر شمال غرب هرم الملك "مرنرع" بسقارة، وتقطيع عدد خمس مقابر ونزعهم من موطنهم الأصلي.

وبالفعل، تم تقطيع المقابر ونقل ثلاث منها إلى المتحف المصري الكبير ومتحف الحضارة وكذلك متحف إيمحتب بسقارة.

ولايخفى على أحد ان ذلك يعد خرقا لقوانين حماية الآثار وخاصة البند السابع من ميثاق البندقية المنظم لأعمال الترميم والحفاظ على المواقع والمباني الأثرية والذي يعد المرجع الاساسي والرئيسي لوثيقة التراث العالمي باليونسكو الصادر عام ١٩٧٤ والتي وقعت عليها مصر والتي تمنع نقل وتقطيع أثار ثابتة من مكانها مثل المقابر والمعابد.

هكذا تُطرح أسئلة خطيرة: من يحاسب القائمين على هذه الممارسات؟ وهل باتت معابد مصر العريقة حقل تجارب لمواد بناء رخيصة، بدلاً من أن تكون شاهداً خالداً على عبقرية الحضارة؟

- **إقامة سابقة الحفلات والافراح والمهرجانات الصاخبة في عقر اديرة العبادة القديمة** (مرفق صور)

في اختراق يثير الغصة لدى كل إنسان واعٍ بقيمة التاريخ وقدسية الأماكن، **قام المرشح المصري** بتحويل مواقع عبادة عريقة إلى ساحات للرقص والمهرجانات الصاخبة. صور متداولة توثق مشاهد محزنة، حيث تُقام حفلات وأفراح داخل المعابد الفرعونية، في الساحات التي اجتمع فيها المصريون القدماء للصلاة والطقوس الدينية، فإذا بها اليوم تضج بالرقص الشرقي وضوضاء مكبرات الصوت

ولم تسلم الآثار الإسلامية من هذا العبث؛ ففي قلب القاهرة التاريخية، **قام المرشح المصري** بتحويل جامع محمد علي بالقلعة إلى ما يشبه قاعة أفراح، حيث تُقام مراسم "كتب الكتاب" وتمد البوفيهات الفخمة، بل وُضعت مواقد متصلة بأنابيب غاز لتسخين الأطعمة داخل حرمه. الأخطر أن المقام نفسه داخل الجامع استُخدم كـ"فيستيار" لتغيير ملابس العروس وصديقاتها، في مشهد يختزل حجم الاستهانة بقدسية المكان وقيمته الأثرية والدينية

هذه الوقائع لا تمثل مجرد "سوء إدارة"، بل **سابقة خطيرة** تضرب عرض الحائط القوانين الدولية والمحلية الخاصة بحماية التراث، وتكشف كيف باتت المواقع المقدسة تُعامل كقاعات مناسبات بلا أي اعتبار لتاريخها أو رمزيتها الروحية
السؤال هنا: هل من سمح بتحويل أماكن الصلاة والقداسة إلى مسارح للهو والترف يؤتمن على تراث العالم؟
وهل بات فكر ا **المرشح المصري** ونظرته التجارية للتراث المصري بدل من حمايته هي تجربة يبغي العالم تكرارها؟
هل يصدق السادة القائمين على اختيار سكرتيرا عاما لـ منظمة التربية والعلوم والثقافة الفكر الذي يجعل التراث رهينة نزوات تجارية ومظاهر استعراضية؟ (مرفق صورة)

لا يفوتنا هنا التذكير بالاحتفال الأكبر الذي حضره رئيس الجمهورية في الأقصر أي طيبة القديمة تلك المنطقة التراثية الأشهر في العالم والتي تم ادراجها عام ١٩٧٩ على قائمة التراث العالمي. والتي حولت ضفاف النيل الي منطقة "صناعية" بكل توابع ذلك: إقامة تماثيل وصب قوالب مستنسخات بأحجام كبيرة وصناعة العشرات من القوارب والتعامل مع المنطقة التراثية بقمة الإهمال وعدم ادراج أي قيمة تراثية. نتج عن ذلك مشهد هزلي وحزين لبقايا البنايات المؤقتة والمراكب والتماثيل وعناصر الديكور المختلفة. مشهد عبثي لمسؤول غير مسؤول ولا يهتم الا بذاته المتضخمة.

- **مساندة آلات تطوير المدن في مواجهة التراث... استهزاء علني ومجازر تراثية** (مرفق صور)

لم يقتصر عبث **المرشح المصري** بالتراث الوطني على أرض الواقع فحسب، بل وصل إلى ساحات المنظمات الدولية. ففي جلسات اللجان المعنية بـ قائمة التراث العالمي، وعلى الأخص ملف القاهرة التاريخية ورغبة الجنرالات في تعديل حدود المنطقة لاستطاعة تنفيذ مشروعات تنموية، فقد ظهر عدد من الجنرالات المصريين وهم يدعمون المرشح المصري وهو يهاجم ممثلي اليونسكو علناً، أمام أعين الصحافة المحلية. لم يتوقف الأمر عند السخرية من توصيات المنظمة، بل تطور إلى تهكم مباشر واتهامات بالرجعية والعنصرية طالت القائمين على مركز التراث العالمي هذه التصرفات لم تكن فردية، بل ارتبطت بأسماء واضحة جرى توثيق دورها فيما يُوصف اليوم بـ "المجازر التراثية"،
وجميعهم تحركوا تحت مظلة وتوقيع وزير الآثار، الذي منح الغطاء الرسمي لقراراتهم.

منطقة القاهرة التاريخية وبالتحديد جبانة المماليك – الأرَافة الكبرى (**مرفق صور**)

على امتداد أشهر، تتوالى تنفيذ مخطط عمراني تم التصديق عليه من القيادة السياسية بتوقيع **المرشح المصري** والخاص بواحد من أندر الأنسجة العمرانية في القاهرة التاريخية: منطقة الأرافة الكبرى، التي كانت تضم مجموعة من القباب المملوكية الفريدة. وفقاً لشهادات خبراء في التراث العمراني، جرى إزالة ما يزيد على ١٨ قبة مملوكية مسجلة ضمن قوائم الحماية القومية، إلى جانب مبانٍ وطرز معمارية كانت تخضع لقانون التنسيق الحضاري رقم ١١٧.
ما جرى لا يمكن تصنيفه باعتباره "إهمالاً" أو "تقصيراً إدارياً" فحسب، بل يشير إلى نمط من **التواطؤ المؤسسي من المرشح المصري**، حيث جرى تمرير عمليات الإزالة في وضح النهار، رغم مخالفتها للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية حماية التراث العالمي التي التزمت بها مصر منذ عام ١٩٧٢.

تقارير ميدانية وشهادات سكان المنطقة تكشف عن تحول ملف حماية التراث إلى ساحة صراع سياسي، يتم فيها تغليب اعتبارات المشاريع الكبرى على حساب ذاكرة المدينة، فيما تظل آليات المساءلة غائبة. النتيجة، بحسب خبراء آثار، هي ما يمكن اعتباره "أكبر مجزرة تراثية في العصر الحديث"، ليس فقط بحجم ما فُقد من معالم، بل بالرسالة التي يحملها هذا التدمير: أن التراث، بكل قيمته التاريخية والإنسانية، لم يعد عصياً على Bulldozers السلطة.

منطقة **دير سانت كاترين** (**مرفق صور**)

في قلب جنوب سيناء، يقف دير سانت كاترين شامخًا منذ أكثر من ١٥ قرنًا، كأحد أقدم الأديرة المسيحية العاملة في العالم، وكموقع مسجّل على قائمة التراث العالمي لليونسكو. غير أنّ هذه المكانة الروحية والتاريخية لم تشفع له أمام رؤي **المرشح المصري** والذي أصابه في مقتل ووضعه في قلب نزاع مع الدولة المصرية.

من ناحية، طرح **المرشح المصري** لمشروع استثماري يحمل اسم "التجلي الأعظم"، ورفعه إلى القيادة السياسية باعتباره خطة طموحة لتعظيم المردود الاقتصادي للمنطقة عبر تطوير البنية التحتية والسياحة الدينية. ومنذ ذلك الحين، تكثفت الزيارات الميدانية إلى الدير وما يجاوره من مبانٍ، ليمتد نفوذ المشروع تدريجيًا حتى شمل الموقع بأكمله، واضعًا الاستثمار على رأس جدول الأعمال. لكن هذه الرؤية لم تمر دون اعتراضات فالكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، المسؤولة عن إدارة الدير، التي ترى أن الأمر لا يتعلق بمجرد تطوير عمراني، بل بمحاولة لتقليص نطاق ملكية الدير التاريخية وتجريده من مساحات واسعة من الأراضي المحيطة به، وهو ما تعتبره تهديداً مباشراً لاستمراره كمركز ديني حي. (مرفق صور)

ومن ناحية اخري، وجود دير سانت كاترين التاريخي يواجه تهديد وجودي امام ذلك النزاع القضائي القائم مع الحكومة المصرية والذي يتعلق بملكية مساحات واسعة من الأراضي المحيطة به، حيث ترى الكنيسة أن تجريد الدير من أراضيه يهدد استمراره كمركز ديني حي، ويحوله إلى مجرد معلم أثري، خاصة في ظل المشاريع العمرانية الكبرى مثل مشروع "التجلي الأعظم" التي تنفذه الحكومة في المنطقة بعد ان تم التصديق عليه من قبل **المرشح المصري** اثناء سنوات حقيبته الوزارية حيث قاد ملف النزاع وصدر للقيادة السياسية ان هذا الحكم "إنجازاً تاريخياً" يضع توصيفاً قانونياً لوضع الدير بينما تصفه الكنائس الأرثوذكسية اليونانية بأنه "كارثة روحية" و"نكسة تاريخية.

وفي ختام هذا الخطاب

فإننا، إذ نترقب اختياركم لمن سيحمل أمانة الأجيال ويصون ذاكرة الإنسانية، نذكّركم بأن هذا المنصب ليس مجرد موقع بروتوكولي أو وجاهة دولية، بل هو رسالة ومسؤولية أخلاقية أمام التاريخ والبشرية جمعاء. إن ما تحتاجه منظمتكم اليوم هو شخصية تؤمن بأن التعليم ليس رفاهية، وأن الثقافة ليست ترفاً، وأن التراث الإنساني ليس زينةً تُستحضر عند الحاجة، بل هو جوهر وجودنا المشترك، وجسر العبور نحو عالم أكثر عدلاً وسلاماً.

فلتكن قراراتكم بحجم آمال الملايين، ولتضعوا نصب أعينكم أن اختيار القائد الأمثل ليس تكليفاً إدارياً وحسب، بل عهدٌ مع ضمير الإنسانية.

اختياركم اليوم، إما أن يرفع الراية باسم الإنسانية، أو يتركها أسيرة الحسابات الضيقة!